

اتفاقية حقوق الطفل : ضرورة انسانية(*)

بقلم السيدة سوزان مبارك

بينما نجح الانسان في تحقيق تقدم في العلوم والتقنية فاق كل ما احرزه في الماضي خلال العقود القليلة السالفة ، يواجه اليوم مشاكل ذات أبعاد لم يسمع بها من قبل ، ومن ثم تؤثر تلك المشاكل المتصاعدة على الأطفال أكثر من غيرهم ، لأنهم يشكلون أغلبية سكان العالم الذي يقدر عددهم بخمسة مليارات نسمة اليوم ، ولأنهم سيشكلون مجمل عدد السكان في القرن الحادى والعشرين الذى يقدر أن يتراوح بين ثمانية ملايين واربعة عشر مليون نسمة . وإذا أردنا أن نحل مشاكل اليوم ، فمن المحتم أن نركز جل اهتمامنا على الغد ، حيث إن سرعة التغير في الوقت الحاضر قد ازلت الحواجز بين اليوم والغد . إن حاجتنا اليوم ملحة لإبتكار افكار جديدة وإستنباط طرق حديثة تتسم بطبيعة ثورية .

ومن ناحية أخرى ادرك الانسان مؤخرا أن العالم الذى طالما حسبه مركزا للكون في الماضي ، ليس إلا وحدة صغيرة منه يتعلق مصيرها بقدرة سكانها أجمعين على ضم الصفوف وحشد الموارد لمواجهة تحديات العصر الرهيبة . وعلى سائر البشر سواء كانوا من الأغنياء أم الفقراء ، من الأقوياء أم الضعفاء ، من الشمال أم من الجنوب أن يدركوا أنهم في نفس القارب ويواجهون نفس المصير . وليس ثمة بلد من البلدان بأمن من اخطار اليوم وتهديداته أو من مخاوف الغد ، وليس أمامنا إلا أن نضم الصفوف لنحيا في وئام وتضامن .

نخلص مما سبق إلى أنه بات من المحال أن يستمر الإنسان في تفتيت جهوده في قطاعات منفصلة (الطاقة والصناعة والزراعة والتجارة) . أو في نطاق دوائر اهتمام مختلفة (بيئية واقتصادية واجتماعية) . ومن ثم ينبغي أن يكون المدخل الذى نتطرق منه إلى معالجة مشكلات الحاضر مدخلا لا ينحصر في نطاق علم واحد بالتحديد . وإذا أخذنا هذا في الاعتبار ، أمكننا أن نشرع في فحص مشروع اتفاقية حقوق الطفل التى تقدمت بها بولندا في عشية العام الدولى للطفل (١٩٧٩) ، وهى مبادرة تستحق منا أن نتوجه بتقدير خاص لبولندا .

وفى رأى أن اقرار تلك الوثيقة قد يكون خطوة هامة نحو تضيق الهوة القائمة فى الشريعة الانسانية الدولية . وتعتبر الاتفاقية وثيقة دولية تتطرق إلى نطاق واسع من حقوق الأطفال مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . وهى تتضمن بنود خاصة بشأن وضع الأطفال عند نشوب نزاع مسلح . وهو أمر هام له أهمية خاصة نظرا لجسامة الموضوع الذى اتخذ أبعادا جديدة فى العصر الحديث . وقد يكون من المجدى أن نذكر أن مصر كانت هى البلد الذى طرح على الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٨ الفكرة التى أدت إلى اقرار اعلان حماية النساء والأطفال فى أوقات الطوارئ والنزاعات المسلحة . وقد كشفت الدراسات الحديثة التى اجريت تحت رعاية الأمم المتحدة أن النزاعات المسلحة آخذة فى التآجج وأنها تتركز فى البلدان النامية ، كما أن نسبة الخسائر فى الأرواح المدنية آخذة فى الارتفاع ، وتمثل فيها النساء والأطفال الأغلبية . إن القصص المفزعة عما يقاسيه الأطفال وما يعانونه من سوء المعاملة فى الصراعات التى نشبت مؤخرا فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لهيب بالمجتمع الدولى أن يبذل المزيد من الجهد لتدارك هذه المشكلة .

ربما كانت ثمة نقطة من نقاط مشروع الاتفاقية قيد النظر تحتاج إلى استفاضة ، ألا وهى العلاقة الوثيقة بين الأزمات الاقتصادية الدولية وأثرها على توفير الخدمات للأطفال ، إذ تهدد مشكلة ديون الدول النامية مثلا بوء جهود التنمية الأولى . وأسواق السلع الأولية والطاقة متقلبة أشد التقلب ، كما تُعَوِّق سياسات الحماية الجمركية صادرات هذه البلدان . ومن ثم يأخذ العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى الارتفاع ، مما يجعل محاولة تلك البلدان للابقاء على المستويات الحالية أمراً بالغ الصعوبة ، ناهيك عن مواصلة النمو .

ومما يزيد الأمر تعقيدا وجود اتجاهات بيئية معينة تهدد بأن تغير من

كوكبنا وأن تعصف بحياة أنواع كثيرة من الكائنات بما فيها جنسنا البشرى . وقد أكد التقرير الممتاز الذى اصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية فى عام ١٩٨٧ تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» تأكيداً كافياً على هذه الحقيقة .

وإذا كنت قد اشرت إلى قضية النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية باعتبارهما نقطتين حاسمتين تحتاجان إلى المزيد من التأكيد فى مشروع الاتفاقية ، أنطرق الآن إلى تناول نقطة وثيقة الصلة بالموضوع وهى الحاجة إلى تحقيق توازن بين هذه الحقوق التى تقدمها الأسرة وتلك التى توفرها الدولة . إن هذا الأمر هام للبلدان النامية حيث تكون الغلبة لدور الأسرة ، فالآباء يتخذون بسند من المجتمع ما يأملون أن يخدم صالح أبنائهم من قرارات ، ومن ناحية أخرى تعتبر الدولة الآباء مسئولين بصفة أولية عن رعاية أطفالهم وتوفير ما يحتاجونه من رعاية .

وما يؤسف له ألا يكون الآباء دائماً قادرين على الاضطلاع بهذا الواجب لأسباب متعددة ، إذ قد تعجزهم الفاقة عن توفير السند الاقتصادى الذى يعد أمر حيوى للقيام بالخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال . ولا يمكن للدولة بتدخلها عن طريق حماية حقوق الطفل أو توفير الخدمات له أن تعوض الطفل عن الحب والحنان اللذان يتبادلها مع أسرته .

وهذا يقود إلى فحص الرأى القائل بأن الأطفال إذا فصلوا عن البالغين ، يصبحوا عاجزين عن القيام بدور فعال فى نصرة قضيتهم ، وهو أمر يثير عدداً من التساؤلات :

إذا كان الأطفال عاجزين عن نصرة قضيتهم بشكل فعال ، فهل اضطلعنا نحن الكبار بهذا الأمر خير اضطلاع ؟ وهل نحن واثقون من أن المعايير التى نستخدمها لنصرتهم نصرة فعالة معايير صحيحة وتخدم صالح الطفل ؟

وإذا توصلنا إلى عجز الأطفال عن نصرة قضيتهم ، فمن يقع عليه هذا العبء ؟ الساسة ؟ المشرعون ؟ المخططون ؟ خبراء الأطفال ؟ رجال الدولة ؟ أم هى مسئولية جماعية تقع على هؤلاء مجتمعين وعلى الأطفال أنفسهم ؟

إن هذه اسئلة يمكن أن تطرح خلال المناقشات فى هذا المؤتمر .

ويجب أن ينظر المرء إلى الاتفاقية - حين الفراغ منها - باعتبارها

إعلاننا للحقوق والمعايير والواجبات والالتزامات بغية أن تعبر عن سياسات المجتمع الدولي نحو الأطفال ، وبهذا تصبح إعلاننا عالميا قويا لحقوق الأطفال ونصرتهم .

قد يتساءل البعض عن ضرورة لجوء البلدان النامية إلى وضع وثيقة قانونية دولية لحماية حقوق الأطفال . إننا قطعاً نسلم جميعاً بأن ثمة طريق طويل علينا أن نقطعه قبل أن نحقق الحد الأدنى من الحقوق ونوفر الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لأطفالنا في الكثير من البلدان النامية . ونحن نعمل على توفير حقوق الأطفال الرئيسية وأهمها ما تعلق منها بالصحة والتغذية والتعليم والرفاهية ، والواقع أن افتقارنا للتمويل والموارد الفنية يعوق من جهودنا في هذا المجال مهما عظمت إرادتنا السياسية لتحقيقه .

كثيراً ما يقال إن الأطفال هم «أئمن» الموارد البشرية ، رغم أننا نعرف أنهم أكثر الجماعات عرضة للضرر . وبالمثل ندرك أنه ما من بلد يتعرض للركود الاقتصادي أو يواجه تحديات سياسية خطيرة إلا وتعرض حقوق الأطفال إلى التجاهل والانكماش .

مثال ذلك أننا في البلدان النامية نعرف أنه يجب علينا أن ندعم خدمات الصحة الوقائية والرعاية الصحية الأولية بغية أن نتوصل إلى تأثير فعال على تقليل نسبة وفيات المواليد والأطفال .

وإذا تطرقنا إلى التعليم لوجدنا أن الكثير من البلدان النامية قد أظهرت تحسناً ملحوظاً في معدلات التعليم ومحو الأمية ، بيد أنه مازال علينا إعادة النظر في مناهج التعليم وأن تدعم نظمنا المدرسية ببرامج فعالة لكي نحفز من قدرات الأطفال الإبداعية .

إن الكثير من البلدان النامية أهملت برامج التغذية ، وينبغي على تلك البلدان أن تعتمد إلى تغيير مواقف الآباء نحو تغذية أطفالهم وتقديم وجبات الطعام إليهم باعتباره خطوة أولى تمهيداً لتبني برنامج قومي للتغذية .

إن الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الخير والرفاهية والتي تستكمل ما يقدمه المجتمع والأسرة من خدمات قد شرع عدداً من البلدان النامية في تقديمها والنهوض بها ، بيد أنها عجزت في بعض الأحوال عن حل المشكلات المتصلة بالأطفال . ومازال الكثير من الخدمات يتسم بطابع الأعمال الخيرية لا التنموية . وينبغي أن نعطي في برامج الخدمة الاجتماعية القومية التي نضعها أولوية إلى نوعية الحياة التي يجيهاها الطفل من المهد إلى الشباب .

ومن الواجب أن نعطي أولوية لنوعية حياة أطفالنا مثلما نولي بقاءهم على قيد الحياة أهمية . فإذا ما نجنا طفل من الموت ، ما هي نوعية الحياة التي تنتظره خلال فترة نموه ؟ وما هي الخدمات التي سيقدمها له أبويه أو المجتمع أو الدولة ؟ وما المدى الذي سنقطعه في حماية حقوق الطفل وضمانها حتى ينشأ وهو يشعر بالحنان وبأنه كائن مرغوب فيه ؟ إننا نأبى دائما أن نتقبل التسليم بأن الحقوق هي التزامات ينبغي على الدولة والمجتمع والأباء الاعتراف بها .

فضلا عن ذلك يواجه الأطفال اليوم مشاكل جديدة سواء في البلدان النامية أم الصناعية وتتصل تلك المشاكل بنموه السلوكي وغيره وأعني بذلك حالات الانحراف وما يلحقه من أذى بدني وعقلي وإدمان المخدرات والاستغلال التجاري ، مما يجعلني أرحب بالإشارة المتضمنة داخل مشروع الاتفاقية إلى هذه القضايا .

يتضح لنا من استعراض الأسباب السابقة أن وثيقة قانونية دولية مثل تلك المعاهدة قيد النظر تدعم جهودنا الهادفة إلى إيجاد إرشاد قومي بغية أن نحمل حقوق أطفالنا وأن نلزم دولنا ، والأفراد أيضا ، وبالمثل افراد شعوبها أداء واجباتنا والتزاماتنا .

إن علينا كأفراد أن نعقد قلوبنا على الإيمان بتلك الحقوق قبل أن ندعو رجال الدولة وصانعي السياسة إلى الإيمان بها . وعلينا أن نتعلم مراقبة سلوكنا قبل أن نراقب ونقيم أداء دولنا لأعمالها . وعلينا أيضا أن نحفز أجهزة الاعلام لتساهم في توصيل المعلومات توصيلا إيجابيا عن طريق تشجيعها على توفير المعلومات التي يتتبع منها المجتمع وتفيد النمو الثقافي والاجتماعي لأطفالنا كما تعمل على تنميتهم .

وإذا اعتبرنا أن اعتراف دولة باتفاقية ما اعترافا قانونيا هو خطوة حاسمة نحو التزامها بها ، فإن تنفيذها هو أكبر مشكلة تواجه الكثير من البلدان التي تفتقر إلى التمويل ولا يتوفر لها الفنيون المتخصصون . كما يعترض تنفيذها مشاكل تدنى الإدارة والنظم المفرطة في مركزيتها وضعف نظم الرقابة وهي مشاكل خطيرة . واعتقد اعتقادا شخصيا أن واضعي مشروع هذه الاتفاقية ، بدعم أولى من مجموعة عمل NGO قد اعترفوا بأهمية وضع آليات لتنفيذها .

والمدخل إلى تنفيذ أى اتفاقية هو قضية محورية ، وينبغي علينا أن نتجنب اقرار آليات تنفيذ ضعيفة سعيًا وراء تحقيق تسوية ، ومن ناحية أخرى علينا ألا

نقبل بحل وسط عند وضع المستويات لمجرد أن نيسر العمل ، وعلينا أن نضع أهدافا محددة طبقا لمبادئ شرائعنا المحلية والقانون الدولي .

وثمة خيارات متعددة واستراتيجيات متنوعة لتنفيذ الحقوق التي تنص عليها الاتفاقية إن التنفيذ لا يعنى فرضها . ويجب أن يكون من بين أهم وظائف تطبيق آلياتها ما يلي :

(أ) النظر في القضايا السياسية وثيقة الصلة مما تقبلها الحكومة والمنظمات الخاصة .

(ب) وضع إطار يتم البحث في نطاقه عن الحلول .

(ج) توفير الفرصة لقيام حوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (NGOS) والمجتمع الدولي بغية تحقيق تسوية للمنازعات القائمة حول الحقوق .

(د) إقامة محفل يلجأ إليه المتضررون ممن حاقهم اجحاف بحقوقهم مثل أطفال الشوارع واللاجئين من الأطفال أو ضحايا نزاع من النزعات المسلحة .

(هـ) توفير المساعدة الفنية .

إن علينا أن نضع آليات ديناميكية للتنفيذ ، فليس الغرض منها أن تكون آليات لكتابة التقارير ورفعها أو تسجيل ما تتلقاه من شكاوى فحسب .

وقد لاحظت عند استعراض اللوائح الإضافية المصاحبة أنها تؤكد أن البلدان النامية لم تساهم بأى نشاط فى وضع مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل .

إن الأمل يراودنى أن هذا الاجتماع سينظر بعين الاعتبار - ضمن ما طرح عليه من خيارات لآليات التنفيذ - إلى أهمية وجود هيئات إقليمية تضطلع بهذه المهمة . ويمكننا بالمثل أن ننظر فى نظام أو مبودسمان (OMBUDESMAN) لمراقبة حقوق الأطفال . ويمكن للمجلس العربى للأطفال والتنمية أن يقوم بدور فعال فى مراقبة تنفيذ الاتفاقية فى اقليمنا .

وفى رأى أن علينا أن نتطلع إلى هذا الأمر من منظور آخر ، فالاشتراك لا يعنى مجرد الاكتفاء بآثار الجدال حول كل مادة من مواد مشروع الاتفاقية ، إن البلدان النامية لم تتقاعس يوما منذ أن نالت استقلالها عن المساهمة الفعالة فى كل المحافل على الصعيدين الدولى والمحلى ، ليعبروا فيها عن آرائهم ، وي طرحوا

احتياجاتهم ولقدّموا مبادراتهم لاعادة تشكيل النظام العالمى القائم الذى لم يعد يوائم أحوال العالم الحالية .

وعلىنا أن نلاحظ أيضا أن البلدان النامية تساهم على نحو مماثل فى عمل الهيئات الحكومية متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية العاملة فى هذه البلدان ، وتقوم نظم التقارير فى تلك المؤسسات بنقل حاجات البلدان النامية وأولوياتها إلى المجتمع الدولى .

بيد أننا على ثقة من أن البلدان النامية ستساهم مساهمة فعالة فى اعداد مشروع المعاهدة نتيجة لعقد هذا الاجتماع والاجتماعات الاقليمية التالية التى ستعقد خلال الثمانية عشر شهرا القادمة .

وأود بعد هذه الإشارة إلى بعض العقبات التى تعوق تنفيذ وحماية حقوق الطفل الأساسية ، أن أنوه بالجانب المشرق للصورة ، ولاسيما وأنا أتحدث عن الامكانيات العظيمة المتاحة من أجل تحقيق تقدم فى الحاضر والمستقبل . مما لا شك فيه أننا أصبحنا على دراية أكثر بالمشكلة فى ابعادها المختلفة ، وهى دراية تجلو الأبصار وتجعلنا قادرين على أن نستبصر اتجاهات المشكلة ومساراتها .

لقد أخذ الأفراد والمؤسسات يدركون ادراكا متزايدا الحاجة الماسة لمواجهة هذا التحدى اليوم حتى نعهد الطريق لمستقبل أفضل ، فالموارد اللازمة لاداء تلك المهمة متوفرة أيضا ، والمطلوب هنا هو توزيع تلك الموارد توزيعا عادلا ورشيدا وإعادة ترتيب أولوياتنا . وليس فى وسعنا أن نبذل ترليون دولار سنويا على الأسلحة ووسائل الدمار ، بينما لا يزال البشر ولاسيما الأطفال محرومين من حاجاتهم الأساسية . وعلىنا أن نولى المزيد من الاهتمام بتنمية الإمكانيات الانسانية ، ليس بغرض زيادة المعرفة الفنية والنهوض بقدراتها فحسب ، بل لخلق قيم تساعد الأفراد والأمم على التواءم مع سرعة التغير الطارىء على الحقائق الاجتماعية والبيئية . وقد يفيد الأطفال من تلك العملية فى المقام الأول ، نظرا لأنهم يمثلون أكثر المجموعات تأثرا بتنمية الموارد الانسانية .

كما أود مخلصه أن يتمخض هذا الاجتماع عن حملة عالمية واسعة لترفع من الوعى الشعبى بأهمية حماية حقوق الأطفال ، وادعو وسائل الاعلام إلى المسارعة بالمساهمة فى دفع المسيرة . ويجب أن يكون الهدف من تلك الحملة اقرار مشروع المعاهدة كما نأمل قبل عام ١٩٨٩ حيث سنحتفل بالذكرى العاشرة للعام الدولى للطفل والذكرى الثلاثين لإعلان حقوق الطفل .

نحن ندرك بالطبع أن الحاجة مازالت قائمة لإدراك المشكلة ادراكا أعظم

والتحديات الماثلة أمامنا جميعا ، بيد أننا إذا اتحدنا متناسين الفروق العرقية واللونية والعقائدية ودون نظر للقوة أو الثراء ، فإنه يمكننا التوصل إلى آفاق جديدة من الأمن والانجازات من أجل هذا الجيل والأجيال القادمة . ربما كان التحدى عظيما ، لكنه ليس أكبر من عزمنا . وعلينا أن نؤمن في أعماق قلوبنا بأننا نحيا في عالم مشترك وأن مصيرنا واحد .



* الكلمة التي أُلقيت في اجتماع وضع مشروع إتفاقية حقوق الطفل من ١٠ - ١٣ سبتمبر في بلدة ليجنانو - فينيسيا - إيطاليا .